

المجتمع المدني العربي وأدواره في المجالات المختلفة.

أ/ الهدية مناجلية،
جامعة باجي مختار عنابة

تمهيد:

لتنظيمات المجتمع المدني مجموعة هامة من الخصائص وكذا مجموعة من الأدوار والوظائف مساهمة منها في إنجاح جهود التنمية، كما أنها تعتبر أهم آليات تفعيل وتكريس نموذج الديمقراطية من خلال ما تقوم به من توعية، تحسيس، تكوين، إعلام واتصال وتعبئة، من خلال ما أتيح لها من فرص تغيير القوانين نتيجة نضالاتها المتواصلة والهادفة عبر العالم، سواء منه الغربي المتقدم أو العالم النامي نتيجة للاحتكاك والتواصل بشتى أنواعه أو التواصل الثقافي والمعرفي إضافة إلى وسائل الإعلام والاتصال باختلافها عبر مراحل تطور وتغير سيرورة عمل واتجاهات المجتمع المدني.

وقبل التطرق إلى خصائص ووظائف المجتمع المدني تجدر الإشارة بنا إلى ذكر المفهوم عربيا بصفة عامة ومغاربيا بصفة خاصة ولو بطريقة موجزة نظرا للأهمية الكبرى الذي يكتسبها في هذه الدول.

وبذلك قسم المقال إلى ثلاث نقاط كما يلي:

- المجتمع المدني في الوطن العربي.
- المجتمع المدني في المغرب العربي.
- المجتمع المدني، خصائصه ووظائفه.

I) في البلدان العربية

"لقد حاول بعض الباحثين العرب بعد انتشار المفهوم والظاهرة، «تأصيل» المفهوم بمعنى البحث عن جذور قديمة للظاهرة في التاريخ العربي. وقام باحثون بتصنيف أشكال وتكنولوجيات مجتمعية قديمة باعتبارها منظمات وكيانات مجتمع مدني شريطة النظر إليها في سياقها التاريخي. فهي حسب رأيهم تقوم بأدوار ووظائف هي في الأصل وفي التحليل النهائي ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني الحالية." ¹

وقد "شجع التطور العالمي بروز حركات محلية تقوم بتأسيس مجتمع مدني حديث واضح الأهداف، فهذه المنظمات حين يتم تكوينها تحدد الغايات والوسائل والشكل الإداري والتنفيذي. فهي تؤكد على الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والحد من السلطة المطلقة، وضمان حريات التعبير والتنظيم والحركة والعمل والتعليم وغيرها من الحقوق الأساسية والحريات".² ولقد ارتبط ظهور المجتمع المدني في الدول العربية بظهور الحاجة إليه كشعار نتيجة فشل النموذج المجتمعي من خلال دولة الحزب الوحيد، ودولة «الضباط الأحرار» ودولة الملكيات المطلقة و الرئاسات القبلية، ومن هنا نجد أن المجتمع المدني يرتبط بتصفية «مجتمع العساكر» و «مجتمع القبيلة» و «مجتمع الحزب الرائد القائد» وبالتالي فسمح المجال لقيام مجتمع المؤسسات القائمة على التعبير الديمقراطي الحر مع اعتبار الخصوصية لكل بلد ، قد مر ويمر عبر الانتقال مثلا - من «القبيلة» إلى الطريقة الصوفية ، وقد يتم الانتقال مباشرة من الطائفة إلى الحزب والنقابة والجمعيات المهنية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني على الطريقة الأوروبية كما يحدث أن تتزامن تلك الأطر الاجتماعية العربية وتتعايش مع بعضها ومع قيام الحزب والنقابة دون أن يكون ذلك بديلا عنها.³

وما يمكن استخلاصه مما سبق أن ظهور المجتمع المدني في الوطن العربي كان في البدايات الاولى له، كضرورة كمقاومة الاستعمار، وبعد أن حقق مبتغاه وبأشكاله المتعددة، استغل من طرف الدولة، إلا أنه ومع اجتياح رياح الديمقراطية والعولمة وحقوق الانسان العالم بعد انتصار التيار الليبرالي على التيار الاشتراكي، أصبح ضرورة ملحة، وتفتحت الدول العربية على اختلالها على المجتمع المدني لكن طبعا بدرجات متفاوتة في الحرية والمشاركة وإبداء الرأي. وبما أننا ننتمي إلى المغرب العربي نسلط الضوء عليه في هذه الدول مع إبراز خصائصه ووظائفه.

(II) في دول المغرب العربي

أما في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) وعلى غرار ما تم ذكره بالنسبة للدول العربية الأخرى "فلقد انتشر فيها المفهوم بعد ذلك في الثمانينيات التي تميزت بفتور في البناء الاقتصادي التنموي، وبظهور

تيارات جديدة تشكك في مشروعية الدولة الوطنية وتنتقد ما تسميه بفشلها في تلبية حاجات الطبقات الشعبية.⁴

"ومع انفتاح هذا الحقل الجديد من النشاط والنضال أصبحت إشكالية المجتمع المدني في الثمانينات عنصرا أساسيا للعمل الاجتماعي ورهانا هاما في الخلافات السياسية الراهنة، بعدما كانت غائبة (أي مؤسسات المجتمع المدني) ثم مهمشة في النقاشات السياسية والثقافية في الدول المغاربية."⁵ ولقد بدا الموقع الجديد الذي احتله المجتمع المدني، في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، خاصة في سياق التحولات السياسية والاقتصادية، باعتباره الآلية الرئيسية لتحقيق ما يلي:

- الإسهام في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، والتأثير إيجابا في إرساء الاحترام لحقوق الإنسان، واتساع المشاركة السياسية.
- الإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية خاصة في مواجهة (الفقر) و (البطالة)، والتعامل مع الآثار السلبية لسياسات التحول الاقتصادي نحو السوق (الخصخصة Privatisation).
- توسيع مشاركة القواعد الشعبية في عملية التنمية بعد "اخفاق" التنمية من أعلى إلى أسفل.
- تمكين المرأة، والمفهوم يشير علميا إلى "توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها، لتعتمد على ذاتها، وتسهم في التنمية الاقتصادية والسياسية، وتنتفع بثمارها".⁶

III المجتمع المدني: خصائصه ووظائفه:

1/ خصائصه:

- طبيعة المفهوم تشير إلى جوهر «الطوعية»⁷
 - كما تشير إلى فكرة المؤسسية.⁸
- وكما أن لظاهرة المجتمع المدني عدة مقومات مثل الفعل الإرادي الحر، والتنظيم الجماعي، والتوجه الأخلاقي، وعدم استهداف الربح.⁹ ويرى أحمد شكر الصبيحي أن هناك عناصر مشتركة، يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن المجتمع المدني في إطار الحضارة الغربية، ومن أهم هذه العناصر:

أ/ أن المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، ولا تقوم عضويتها على الإكبار، أي ينضم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وإيماناً منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها.

ب/ يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها: المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية وعقائد سياسية مختلفة.

ج/ للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسع بعض عناصره، أو انتقال تأثيرها إلى غيره من المجتمعات، سواء كانت هذه العناصر هي المؤسسات الإنتاجية، أو الطبقات الاجتماعية، أو الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، أو حتى الأيديولوجيات التي بلورتها جماعات اجتماعية معينة في ذلك المجتمع ومثقفوها.

د/ أن مؤسسات المجتمع (من حيث المبدأ) تتمتع باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة، ومن هذا المنطلق فإنها تجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيداً عن تدخل الدولة.¹⁰

وتتميز تنظيمات المجتمع المدني بدرجة أعلى من السيولة والمرونة، وبهامش أكبر من الحرية في دخول وخروج الأفراد منها. ولذلك فإن هذه التنظيمات حريصة على أن تكون «جاذبة» و«جاذبة» لأعضائها. وفي ذلك تستخدم آليات الإقناع والترغيب، وهنا تكمن قوة تنظيمات المجتمع المدني في التأثير على سلوك أعضائها، ومن ثم قدرتها الكامنة على غرس قيم وسلوكات متوائمة ومتوافقة مع متطلبات التنمية السياسية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة.¹¹

فأولاً، ثبت من الدراسات الميدانية المقارنة في عدد من مجتمعات العالمين الأول والثالث أن تعدد العضوية في تنظيمات المجتمع المدني ترتبط طردياً بارتفاع القدرة على التحكم في السلوك الإيجابي، وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وفرص الحراك الاجتماعي إلى أعلى (Upward Social Mobilité)، ومستوى الإنتاجية. وطبعاً قد يكون من الصعب تحديد اتجاه العلاقة السببية في هذا الترابط. ولكن تظل معاملات الارتباط هذه

دليلاً على أن هناك شيئاً إيجابياً يحدث للأفراد، وسلوكياتهم مع انضمامهم لتنظيمات المجتمع المدني.

وربما يمكن القول أن عضوية هذه التنظيمات تعطي الفرد إحساساً بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع، في بيئته الاجتماعية. كما تعطيه قدراً، ولو متواضعاً، من الشعور بالأمان الجماعي في مواجهة الدولة، وتتيح له عدداً أكبر من فرص الارتقاء الذاتي.

وثانياً، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية. فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحقوق والمنافسة لاختيار القيادات، ومن ثم للترشيح والانخراط في الحملات الانتخابية، والتصويت، ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدراً من الثقافة السياسية، لذلك، فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون هم الأكثر تهيؤاً للاستفادة من هذا القدر من الحرية المتاحة. وحتى حينما لا يتاح هذا القدر فإنهم يطالبون به، ويحرصون على توسيعه باضطراد.¹²

وثالثاً، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تحصن الفرد ضد سطوة الدولة من ناحية، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى. فعضوية أحد هذه التنظيمات تتيح للفرد قدراً أكبر من الحماية في حالة انتهاك أحد أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية – المدنية

أو الاقتصادية أو السياسية. كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة. أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفاً فيه بشكل سلمي منظم – حتى لو لجأت للإضراب والاعتصام والتظاهر والمقاطعة. وهذا بعكس فئات المجتمع الأخرى، غير المنخرطة في تنظيمات للمجتمع المدني، والتي حين تعبر عن سخطها أو إحباطها فإنها تفعل ذلك بشكل عشوائي عنيف تأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير. أي أنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدني قيماً على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات

العشوائية الغوغائية العنيفة. وبنفس هذا المعنى فإن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لنزعات التطرف الفكري والسلوكي.

ورابعا، فإن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تملأ الفراغ الذي يترتب على تقهقر الدولة من مجالات خدمية أو إنتاجية كانت تقوم بها، أو تعوض ولو جزئيا من عجز الدولة عن الوفاء بهذه المتطلبات الخدمية والإنتاجية.¹³

2/ وظائفه:

أن المجتمع المدني يعتبر آلية من آليات التنشئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ذلك أن المجتمع المدني يلعب دوره في التنشئة السياسية حينما يدرّب الأعضاء على أصول الممارسة الديمقراطية. سواء فيما يتعلق باتخاذ القرارات على أي مستوى من المستويات، أو التنشئة على أصول تبادل المراكز، وهو ما يعرف بالتوالي السياسي والاجتماعي، بحيث ينتقل الفرد بهذه القيم من التنظيم المدني الصغير إلى المجتمع الكبير. بالإضافة إلى ذلك تعتبر تنظيمات المجتمع، مدرسة للتدريب في الاعتماد على الذات. فمثلا نجد أن قيام بعض التنظيمات بعملية التمكين الاقتصادي لأعضائها من شأنه أن يجعلهم يعتمدون على أنفسهم. ليقودوا حياة مستقلة، هذا إلى جانب أنه يساعد على اتجاههم الطوعي نحو مساعدة الآخرين لتحقيق ذات الاستقلال، لتأسيس المجتمع الذي يتمتع فيه الأفراد بحرياتهم الكاملة نتيجة لاستقلالهم الاقتصادي الكامل. هذا إلى جانب أن المجتمع المدني يدرّب البشر على القدرة على تجميع القوة من مصادرها المختلفة. على سبيل المثال، فإننا نجد أن عملية التشبيك الرأسي والأفقي منشأها أن توفر طاقات سياسية واجتماعية واقتصادية تشكل دعما لها من مختلف الجوانب. وبحيث تساعد هذه الطاقة على تحقيق أهدافها من ناحية، وتقف صلبة وقوية أمام الكيانات الأقوى كالدولة من ناحية ثانية.¹⁴

وأن المجتمع المدني يدرّب المواطنين وفق قيم تختلف عن قيم الجماعات الإرثية، ذلك أن الجماعات الإرثية تدرّب المنتميين إليها على منظومتها القيمية الأمر الذي يجعلهم منغلقيين على المنظومات القيمية التي

للجماعات الأخرى. وعلى هذا النحو نجد أن الانتماء أو الولاء للجماعة الإثنية يكون عادة من نوع الولاء الضيق، الأمر الذي يدفع إلى امتلاء المجتمع بما يمكن أن نسميه بالولاءات الضيقة. على خلاف ذلك نجد أن تنظيمات المجتمع المدني تتقاطع أفقياً مع كل الجماعات الإثنية، على أساس أنها تقدم قيم المواطنة الشاملة باعتبارها أساس لولاء جديد وشامل وأرقى، بحيث تنشأ معادلة تشير إلى أنه كلما كان الولاء الأشمل أو الوطني أعمق وله تاريخه، كلما كان هو الولاء الذي له الأولوية على أي ولاء آخر. بل إن هذا الولاء الوطني إذا استمرت طاقته الدافعة، فإنه من الممكن أن يؤدي إلى إضعاف الولاءات الإثنية، وهو الأمر الذي ينعكس على تماسك المجتمع.¹⁵

أنه يعمل على تكوين قيادات جديدة، حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكل لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية، وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيها مسؤوليات قيادية هي القاعدة الأساسية التي يخرج منها قيادات المجتمع المحلية والقومية ابتداءً من أعضاء المجالس الشعبية المحلية إلى القيادات البرلمانية في المجالس التشريعية إلى قيادات الأحزاب السياسية على كل المستويات، وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة إفراس القيادات.

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية تركز في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية.

من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع، حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحويل الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدريبهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية.¹⁶

يلتزم المجتمع المدني في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وما يتطلبه ذلك من قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية وباعتبارها أيضا أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع. في هذا الإطار تبرز قيم التسامح، والروح الجمعية، والتقدير المرتفع للذات من منظور الأهلية للفعل الاجتماعي والسياسي، الإيمان بكرامة الإنسان، الوفاء بالوعود، الشفافية والمثابرة، ولتأسيس الديمقراطية كنظام حكم وطريقة حياة لا يكفي أن تكون هذه القيم أساس تحرك الإنسان في المجتمع وموقفه من الذات ومن الآخر، بل ينبغي أيضا تنمية المهارات الذهنية ومهارات المشاركة التي تمكنه من التفكير والتصرف على نحو يوازن بين حقوقه الفردية وبين الصالح العام، هذه المهارات تمكن المواطن من تحديد ووصف وشرح المعلومات والأفكار ذات العلاقة بالقضايا العامة. فضلا عن إبداع بدائل حل المشكلات الناجمة عنها، والمفاضلة بينها، أما مهارات المشاركة فتمكن المواطن من التأثير في قرارات السياسة العامة ومساءلة ممثليه في المجالس والهيئات المنتخبة.

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولى للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين الذين ينضمون إلى عضويتها وينشطون في إطارها، ولما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية، والمهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن ولدى المجتمع يمثل جانباً هاماً من دوره في بناء الديمقراطية.¹⁷

المراجع:

¹ حيدر ابراهيم علي، الاحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ورقة مقدمة للمؤتمر الذي نظمه تجمع الباحثات اللبنانيات، مؤسسة فريدرش إيبيرت، المجتمع المدني العربي والتحديات الديمقراطية. بيروت من 18 إلى 20 نيسان (أفريل) 2004، ص 48، 49.

² نفسه، ص 49.

³ عبد الله حمودي، وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، ندوات معهد الدراسات عبر الاقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا و آسيا الوسطى، جامعة برينستون، الولايات المتحدة الأمريكية، دار توبقال للنشر، ط 1، 1998، ص 41.

⁴ نفسه، ص 14.

⁵ نفسه، ص 30.

⁶ أماني قنديل، مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي 1990 – 2010، ص 10، 11 من موقع للأنترنت. المطلاع عليه في 7 ماي 2010.

W.Fondationforfuture.org/Files/Amani_Kandil_Arabic.pdf.

⁷ انظر في أصول فكرة الطوعية في الفكر الغربي والأمريكي خاصة:

Gordan Manser and Rosemary Giggins Cass, Voluntar The Cross Roads /New York. Family Service Association of. 1976. P 11.

⁸ انظر في المؤسسية والمدخل المؤسسي:

Samuel P . Huntington : Political Order in Changing Societies (New Haven, Conn: Yale University Press,1968), Pp. 12-23, and “Political Development and Political Decay” , in : Claude E. Welech ed., Political Modernization : A Reader in Political Change (Berkeley, Calif.: Wadsworth Pub., 1971) , Pp.246ff. Comparative

⁹ محمد مورو، المجتمع المدني، إشكاليات المصطلح والممارس، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 108.

¹⁰ أحمد شكري الصبيحي، المجتمع المدني مستقبلاً في الوطن العربي، مرجع مذكور سابقاً، ص 24، 25.

¹¹ سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة الأعمال الكاملة، المجلد الثامن، المجتمع المدني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2000، ص 77.

¹² نفسه، ص 78.

¹³ نفسه، ص 78، 79.

¹⁴ علي ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص 204، 205.

¹⁵ نفسه، ص 206.

¹⁶ عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، حوارات لقرن جديد، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 67، 68، 69.

¹⁷ نفسه ص 55-56.